الكنيست الـ ٢٠ سِجِل القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع

الدورة الصيفية ٢٠١٥ الدورة الشتوية ٢٠١٦

اعداد برهوم جرايسي

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار

وبالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات

مقدمة

سجّل الكنيست والحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو منذ انتخابات آذار ٢٠١٥ وحتى الآن، ذروة غير مسبوقة في عدد القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع والتي تم طرحها، معالجتها او إقرارها خلال عام واحد

في هذا التقرير نرصد مجمل القوانين التي طرحت كمشاريع قوانين من النواب والحكومة، او أقرت في مراحل تشريعية مختلفة، بما في ذلك التي أقرت نهائيا، منذ بدء الدورة الصيفية ٢٠١٥ والتي بلغ عددها ٦٦ قانونا، من بينها قرار للجنة السلوكيات، بمثابة نظام قانوني، يُخالف من يخرقه
من بين هذه القوانين ٦ قوانين أقرت نهائيا بضمنها قرار لجنة السلوكيات و٦ قوانين موجودة في مرحلة القراءة الأولى أحدها سقط بتعادل الأصوات وما يزال مطروحا، و٨ قوانين أقرت بالقراءة التمهيدية من حيث المبدأ، و٤٦ قانونا مدرجة على جدول أعمال الكنيست وتنتظر التصويت عليها

الاستنتاج المتعلق بالذروة نسجّله برغم عدم وجود إحصائيات دقيقة للفترة الموازية في ولايات برلمانية، ولكن الاستنتاج نابع من حقيقة أن سلسلة من مشاريع القوانين التي طرحت في هذا العام البرلماني، تم نسخ قسم كبير منها من ولايات سابقة، وأضيفت لها مشاريع قوانين جديدة، تتجاوب مع التطلعات الإسرائيلية في المرحلة الحالية ونستطيع القول إن أي مشروع قانون لم يتم إقراره سابقا تم طرحه من جديد في هذه الولاية البرلمانية، وهذا أمر غير مسبوق

كذلك، يمكن استنتاج الذروة، اعتمادا على أنه في الولاية البرلمانية الـ ١٧، فترة حكومة إيهود أولمرت ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ أقر الكنيست نهائيا ٦ قوانين من هذه الفئة، اعتمادا على رصد سابق لمعد هذا التقرير، في حين أن هذا الرقم سجلته الولاية البرلمانية الحالية في العام البرلماني الأول، كما أنه في الدورة البرلمانية الـ ١٨، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو الثانية،٢٠٠٩، ٢٠١٣، تم اقرار ٨ قوانين بشكل نهائي

وما يميز هذه الفئة من القوانين في العقد الأخير، أنه في حين كانت القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع، التي أقرت على مدى السنوات الماضية، ذات بعد استراتيجي عام، مثل سلسلة القوانين التي تنظّم مصادرة الأراضي، وقانون العودة، وقوانين الضم للقدس والجولان، وغيرها الكثير، فإن قوانين المرحلة الأخيرة تتركز أكثر في التفاصيل الدقيقة لحياة الفلسطينيين، في فلسطين التاريخية وبموازاة ذلك اشتد الهجوم أكثر على المراكز الحقوقية الإسرائيلية، وتلك التي تلاحق جرائم الاحتلال والاستيطان، أو حسب القاموس الإسرائيلي منظمات اليسار

وسنجد أن عددا من القوانين التي أقرت، أو ما تزال في مراحل التشريع، هي مشاريع تم نقلها من الحكومة السابقة، أو التي سبقتها، وأن كتلا ونوابا في المعارضة الحالية، كانوا ضمن الائتلاف الحاكم السابق، شاركوا في صياغة هذه المشاريع، ولذا سنجد أنهم دعموا هذه القوانين، إما بالتصويت المباشر، أو بمغادرة الجلسة كي تزداد الفجوة بين الائتلاف والمعارضة، لصالح الأول،

ويتضمن هذا التقرير مسحا دقيقا هو الأول من نوعه أيضا، يكشف مدى تواطؤ المعارضة الإسرائيلية مع الائتلاف الحاكم،

الذي لم يجد أي صعوبة في تمرير قوانين عنصرية ومناهضة لحل الصراع، باستثناء قانون واحد، كان الخلاف عليه قضائيا، يهدف إلى رفع مكانة المحاكم العسكرية أمام المحاكم المدنية والقصد بالمعارضة تحالف المعسكر الصهيوني الذي يضم حزبي العمل والحركة وله ٢٤ نائبا؛ وكتلة يوجد مستقبل ولها ١١ نائبا؛ وكتلة يسرائيل بيتينو ولها ٦ نواب في حين أن أداء كتلتي القائمة المشتركة وميرتس كان معارضة بالمبدأ، رغم نوع من الضعف في أحيان قليلة

تعريف القوانين العنصرية

تعرف القوانين العنصرية من وجهة نظر التقرير بأنها كل قانون يستهدف الفلسطيني كفلسطيني أينما وجد، إن كان من خلال قوانين مباشرة، أم غير مباشرة، وقوانين أخرى تبدو في واجهتها وكأنها تعديلات للقوانين الجنائية، إلا أنها تُسن على خلفية أحداث سياسية، او مواجهة او مشاريع استيطان

وتسن إسرائيل قوانين عنصرية تحت عنوان ديمقراطية تحمي نفسها، وهي العباءة الخرقة التي تحاول فاشلة التستر بها على استفحال عنصريتها

من أبرز القوانين التي لا تلقى الضجة الكافية لمواجهتها، وهي قيد التشريع في العام البرلماني الذي يستعرضه هذا التقرير، كان القانون الذي يختلق جرم «الكراهية»، مقابل تحديد تعريف «الإرهاب» بما هو فقط ما يرتكب ضد «إسرائيل» كدولة ومواطنيها، وفي هذه الحالة مواطنيها اليهود. ويتبع هذا الفصل في التعريف، تدريج مختلف للعقوبات، وكل هذا من أجل التخفيف على جرائم المستوطنين واليمين الإرهابية، في حين تكون المقاومة الشرعية ضد الاحتلال هي «إرهاب»

فمثلا في الأشهر الأخيرة بدأ يستخدم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مصطلح لن تجد مثيلا له في العالم: «الإرهاب الشعبي»، ويقصد بذلك المظاهرات والمسيرات الشعبية العزلاء. وهذه هي العقلية، التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى تضخيم إلقاء الحجارة، وجعلها «جرما إرهابيا»، إذا كان موجها ضد «دولة إسرائيل»، كي لا يسري على مظاهرات اليهود.

وبطبيعة الحال، ينضم إلى هذا استهداف الجمعيات والمراكز الحقوقية، إذ أن استهدافها فقط لكونها تدافع عن حقوق الفرد الفلسطيني، ومنها من يدافع عن الشعب الفلسطيني ككل. وفي هذه الفئة بالذات من القوانين، نجد أحزابا إسرائيلية مما يسمى بـ «الوسط» أو «اليمين المعتدل»، تعترض على هذا الاستهداف بصوت عال، نظرا لما تُحدثه هذه القوانين والإجراءات السياسية من «حرج» في الساحة الدولية، وخاصة أمام الدول الأوروبية. بينما أداء هذه الأحزاب، كما سنرى في هذا التقرير، مختلف كثيرا في القوانين العنصرية الأخرى والمناهضة لحل الصراع.

وبناء عليه، فإن الإحصائيات التي يستعرضها هذا التقرير ستكون مختلفة، عن الكثير من الإحصائيات التي تصدر عن بعض الجهات الحقوقية من حين إلى آخر.

نضيف هنا، إلى أن هذا السِجِّل التقرير، لا يشمل قانون مكافحة الإرهاب»، الذي تحاول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في السنوات الأخيرة إقراره، وقد طُرح لأول مرّة على الكنيست في العام ٢٠١١، وبعد إقراره بالقراءة الأولى توقفت عملية تشريعه، وفي الدورة الـ ١٩ (٢٠١٣– ٢٠١٥) أقرت الحكومة ادراجه ثانية على جدول أعمال الكنيست، إلا أن هذا لم يحصل، فقررت الحكومة الحالية طرحه من جديد. ويجري البحث فيه حاليا في لجنة القانون والدستور والقضاء البرلمانية، بهدف طرحه

بصيغته النهائية على الهيئة العامة للكنيست، وأحد جوانب الجدل يتركز في ضمان أن لا يسري قانون كهذا على عصابات اليمين المتطرف بمن فيهم المستوطنون. كما أن من «الإشكاليات الإسرائيلية» في صيغة القانون القائمة، هو أنها على الرغم من وجود أغلبية لعدد من البنود، إلا أنها ستصطدم مع بنود في المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الانسان.
ويجدر التأكيد، أن القانون العنصري الأوسع، الذي أيضا لا يشمله التقرير، هو كتاب الموازنة السنوية العامة، لكل حكومات إسرائيل، بما فيها الحالية، لما تشمله من تمييز عنصري واضح ضد الجمهور الفلسطيني في الداخل، ما ينعكس على حياتهم الطبيعية سلبا. فأحد الأهداف الاستراتيجية للميزانية السنوية الإسرائيلية، هو إبقاء الجمهور الفلسطيني شريحة ضعيفة اقتصاديا وبالتالي اجتماعيا في جميع نواحي الحياة.

تركيبة الائتلاف والمعارضة

يتشكل الائتلاف الحاكم من كتلة تضم 61 نائبا من أصل 120 نائبا، وهي الحالة الثانية التي يشهدها الكنيست، كائتلاف هش، وكانت الأولى في العام 1981– 1984. ولكن يوجد فرق كبير من حيث التركيبة الإجمالية للكنيست، ففي حين كان في أساس التركيبة في العام 1981 كتلتان كبيرتان، تضمان 95 نائبا من أصل أعضاء الكنيست الـ 120 (79%)، فإن التركيبة الحالية مشرذمة، والكتلتان الكبيرتان تضمان معا 54 نائبا (54%)، وغالبية الكتل "وسطية" من حيث عدد النواب فيها، ما يزيد من تعقيدات تركيبة الائتلاف.
وهذه التعقيدات تقف من وراء عدم استقرار الحكومات الإسرائيلية في السنوات العشرين الأخيرة. في حين أن حالة عدم الاستقرار عمليا تمتد لفترة أطول من ذلك، إذ أن آخر انتخابات جرت في موعدها القانوني، كانت في خريف العام 1988، ومن أصل 20 انتخابات برلمانية منذ العام 1949، فقط خمس جولات جرت في موعدها القانون.

ويرتكز الائتلاف على الكتل التالية:

- الليكود (30 نائبا)
- "كولانو" (10 نواب)
- "البيت اليهودي" (8 نواب)
- "شاس" (7 نواب)
- "يهدوت هتوراة" (6 نواب)

وتضم المعارضة الكتل التالية:

- "المعسكر الصهيوني" ويضم حزبي "العمل" و"الحركة" (24 نائبا)
- "القائمة المشتركة" تضم 4 أحزاب من المجتمع الفلسطيني: "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، و"الحركة الاسلامية (الجناح الجنوبي)، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، و"الحركة العربية للتغيير" (13 نائبا)
- "يوجد مستقبل" (11 نائبا)
- "يسرائيل بيتينو" (6 نواب)

معارضة مفككة

لا يوجد للمعارضة ما يوّحدها، بل هي متناحرة. وأولها الكتلة الأبرز في هذا المجال، "يسرائيل بيتينو"، بزعامة أفيغدور ليبرمان، فهذه الكتلة كان من المفترض أن تكون ضمن الائتلاف الحاكم، وتضمن له استقرارا لولاية برلمانية. إلا ليبرمان اعترض على الاتفاقيات التي أبرمها حزب "الليكود" مع كتلتي "الحريديم"، كونها نقضت كل القرارات والقوانين التي أقرت في الحكومة السابقة، وهدفت إلى تقليص ميزانيات مؤسسات "الحريديم".

ويصعّد ليبرمان خطابه ضد الحكومة في مسارين: الأول أداء بنيامين نتنياهو ضد الفلسطينيين، إذ يطالب بضربات أشد على الضفة والقطاع وضد فلسطينيي 48. والثاني، ضد أحزاب "الحريديم" والميزانيات التي يحصلون عليها، وبذلك يخاطب ليبرمان جمهورا من اليمين المتشدد يعتبر "الحريديم" كمن يبتزون الموازنة العامة ويعتاشون على النفقات. ويريد ليبرمان من هذا، ضمان جمهور مصوتين جدد له في الانتخابات المقبلة، بعد أن خسر الكثير من قوته البرلمانية في الانتخابات الأخيرة. إلا أن ليبرمان وكتلته يتصرفان كنواب احتياط للائتلاف الحاكم، إذ أنهم يدعمون إما بالتصويت المباشر أو بالخروج من قاعة الكنيست، لدى التصويت على كافة القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع.

أما كتلة "يوجد مستقبل" بزعامة وزير المالية السابق يائير لبيد، فإنها قلما تتجند للتصويت بشكل جماعي ضد الحكومة، باستثناء الموازنة العامة، وبعض القوانين، ومن بينها القوانين المتعلقة فقط بالجانب الديمقراطي، الذي سيطال الشارع اليهودي، مثل سلسلة القوانين التي تهدف إلى محاصرة الجمعيات الحقوقية، ولكن هذه الكتلة بغالبيتها تنضم لكافة القوانين العنصرية التي تستهدف الفلسطينيين وحدهم.

والموقف من القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع، الذي نشهده في كتلة "يوجد مستقبل"، نجده أيضا في كتلة "المعسكر الصهيوني"، وإن كان بفارق أقل وصغير. وسنقرأ هذا الحال هنا بالإحصائيات لعمليات التصويت. ولكن ما يؤكد أكثر على توجهات حزب "العمل" بشكل خاص، هو تبنيه في الشهر الأول من العام الجاري 2016، ما أسماه "حلا مرحليا" للضفة المحتلة، يجعلها مجموعة كانتونات محاصرة، ومنقطعة عن بعضها، إضافة إلى أن رئيس حزب "العمل" إسحاق هيرتسوغ صعّد خطابه اليميني، خاصة في الأشهر الستة الأخيرة.

وتنضم كتلتا "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل" بشكل دائم، إلى هجوم أحزاب اليمين على نواب "القائمة المشتركة"، التي تمثل فلسطينيي الداخل. كما طال هجوم حزب "العمل" أيضا، حزب "ميرتس" اليساري الصهيوني، الذي بقي الكتلة الصهيونية الوحيدة، التي يتطابق نهج تصويتها مع "القائمة المشتركة" في جميع القوانين ذات الصبغة السياسية والعنصرية والمناهضة للديمقراطية.

بناء على هذا المشهد القائم، فإن الائتلاف الحاكم مستفيد من هذا التناحر في المعارضة، وتزداد استفادته في ضوء تواطؤ الكتل الثلاث "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل" و"يسرائيل بيتينو"، مع كل مشاريع اليمين المتطرف التي تستهدف الفلسطينيين بشتى الطرق.

تماسك الائتلاف

مع انتهاء عام برلماني للحكومة الإسرائيلية الرابعة برئاسة بنيامين نتنياهو، فإن الائتلاف أبدى تماسكا كبيرا، بعد أن تجنّب معالجة سلسلة من القوانين المختلف عليها في الائتلاف. ومن أبرز هذه القوانين، ما تعهد به نتنياهو لأحزاب اليمين المتشدد، بسن قوانين لتقويض صلاحيات المحكمة العليا، وخاصة إلغاء صلاحيتها لنقض قوانين يقرها الكنيست، فهذا ما يعترض

عليه بشدة حزب "كولانو" برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، ومن دون دعم هذا الحزب، فإن الائتلاف الحاكم لن تكون له أغلبية، حتى وإن حصل على دعم كتلة "يسرائيل بيتينو".

والقانون التالي هو قانون "دولة القومية اليهودية"، فهذا القانون، كما يبدو حتى الآن، يواجه خلافات داخلية في الائتلاف الحاكم، من اتجاهين؛ الأول: كتلتا المتدينين المتزمتين "الحريديم" الذين يتحفظون من هذا القانون لأسباب دينية؛ فمثلا، الاعتراف بأن الكيان القائم هو "دولة الشعب اليهودي"، سيعارض ما يؤمنون به وما جاء في التوراة، التي تقول إن مملكة إسرائيل ستقام حينما يأتي المسيح لأول مرة إلى العالم. واعتراف جزء من الحريديم في العالم بهذا الكيان، يأتي من باب "كيان عابر". كذلك لديهم تحفظات من مكانة الشريعة اليهودية في القوانين، فهم يريدون تشددا أكثر مما يرد في اقتراحات هذا القانون.

أما الاتجاه الثاني فهو يأتي من حزب "كولانو" الذي يتبنى موقف اليمين العقائدي، الذي يقول إن إسرائيل ليست بحاجة إلى قانون كهذا، وأقطابه ينصتون إلى اعتراضات اليهود في العالم، الذين يتخوفون من أن قانونا كهذا "سيحرجهم" في أوطانهم.
ومدرج على جدول الأعمال ثلاثة مشاريع لهذا القانون، أحدها مشروع قانون بصيغة مختصرة، يقتصر على التعريفات الأولى دون تفصيل، وصادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات على هذا المشروع الذي بادر له النائب بنيامين بيغين، إلا أنه لم يصوّت عليه في الهيئة العامة، بل تم نقله إلى لجنة وزارية لمعالجة هذا القانون ولم تقم بعد.

ويجري الحديث عن لجنة وزارية تقام بموجب اتفاقيات الائتلاف، لتبحث وتتوصل إلى صيغة متفق عليها لقانون "دولة القومية"، إلا أن لجنة كهذه لم تبدأ عملها رغم مرور عام على بدء عمل الحكومة، ما يدل على عمق الخلاف القائم.
كذلك هناك سلسلة من القوانين المتعلقة بالدين والدولة، فحتى الآن أدرج على جدول أعمال الكنيست حوالي 70 قانونا، وهي مشاريع قوانين نديّة لبعضها.

وطالما أن الائتلاف الحاكم لم يدخل في مسار التشريع في هذه القوانين الخلافية، فإنه سيصمد لفترة أطول مما هو متوقع، على الرغم من أن مجموعات داخل الائتلاف تضغط في اتجاه القوانين المعنية بها، مثل قانون "الدولة القومية". وكما يبدو فإن إدارة الائتلاف الحاكم تعي هذه الحقيقة، ولهذا فهي تغري نوابها بتحقيق "إنجازات أخرى" ومن بينها القوانين العنصرية، بدلا من الولوج في مشاريع القوانين الخلافية.

تواطؤ كتل المعارضة الثلاث

على مدى سنوات البرلمان الإسرائيلي، تحظى السياسة العنصرية التي تستهدف الفلسطينيين إن كان في مناطق 48، أو في المناطق المحتلة منذ العام 1967، تأييدا يتجاوز أي ائتلاف حاكم، والاستثناءات في هذا هامشية جدا. وهذا التقرير بما يشمله من إحصائيات دقيقة على صعيد مشاريع القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع، على مستوى عددها وهوية المبادر لكل قانون، والشركاء له، وأيضا على مستوى تصويت المعارضة، يوضح صورة جليّة لشبه الإجماع الصهيوني حول هذه السياسات، إذ أن المعارضة الأوسع كانت حول مشاريع القوانين التي تستهدف المراكز الحقوقية، وأيضا ضد قانون يجيز إقصاء نواب عن كامل فترة الولاية البرلمانية.

ففي حين يجري التركيز على كتلة الحزب العنصرية "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، على أنها الداعم الأساس في صفوف المعارضة لحكومة بنيامين نتنياهو، في كل ما يتعلق بالسياسات العنصرية، فإن أداء كتلتي "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل"، عكس مدى كبيرا في التواطؤ مع هذه السياسات، إذ أن التصويت ضد كل هذه القوانين، بلغت نسبته 33,7%، لدى حزب "يوجد مستقبل"، في حين أن النسبة لدى "المعسكر الصهيوني" لم تصل إلى 41%.

نشير هنا إلى أن أداء كتلتي "القائمة المشتركة" و"ميرتس" في الاعتراض على هذه القوانين كان بالمجمل جيدا: 85% لكتلة "ميرتس" مقابل غياب 15%، بينما نسبة التصويت في القائمة المشتركة لم تصل إلى 71%، والباقي غياب، ما يؤكد تحسن الأداء، خاصة في المشتركة.

ونعرض هنا ثلاثة جداول:

- الجدول الأول يعرض كيفية أداء المعارضة في التصويت على القوانين التي يعالجها التقرير.
- الجدول الثاني يعرض هوية المبادرين والمشاركين في المبادرات لهذه القوانين.
- الجدول الثالث يتضمن القوانين، ومراحل تشريعها حتى انتهاء الدورة الشتوية يوم 30 آذار/ مارس 2016.

تعامل كتل المعارضة مع القوانين العنصرية والمناهضة للصراع

نسب مئوية، من أصل 24 عملية تصويت لمراحل مختلفة خلال العام البرلماني

	الكتلة	نواب	ضد	غياب	مع	ملاحظات
1	**ميرتس**	5	85%	15%	-----	نسب التصويت بين النواب تراوحت بين 92% وحتى 75%
2	**القائمة المشتركة**	13	70,5%	29,5%	-----	نسب التصويت بين النواب تراوحت بين 92% وحتى 37%
3	**المعسكر الصهيوني**	24	40,8%	42,4%	16,8%	**نواب بارزون في الدعم:** إيتان كابل، يوئيل حسون، إيال بن رؤوفين، عومر بارليف، يحيئيل حيليك بار، ايتان بروشي، اريئيل مرغليت. **نواب لم يدعموا أي قانون:** زهير بهلول، عمانوئيل طراخطنبرغ، كاسنيا سفاتلانوفا، شيلي يحيموفيتش.
4	**يوجد مستقبل**	11	33,7%	54,15%	12,15	أبرز الداعمين: ميكي ليفي، حاييم يلين. النائبة ياعيل غيلرمان لم تدعم اي قانون
5	**يسرائيل بيتينو**	6	-----	84%	16%	

قائمة المبادرين والمشاركين في مبادرات القوانين العنصرية والمناهضة للصراع

أيار/ مايو 2015- آذار/ مارس 2016

	الاسم	الكتلة	مبادر	مشارك	ملاحظة
1	الحكومة		9		
2	مردخاي يوغيف	''البيت اليهودي''	13	8	10 قوانين لضم الضفة
3	عنات بركو	''الليكود''	7	6	
4	بتسلئيل سموتريتش	''البيت اليهودي''	4	11	
5	أفيغدور ليبرمان	''يسرائيل بيتينو''	4	3	
6	يوآف كيش	''الليكود''	3	8	
7	أيلي كوهين	كولانو	3	7	
8	روتريت ايلاطوف	''يسرائيل بيتينو''	2	13	
9	مخلوف ميكي زوهر	''الليكود''	2	9	
10	شولي معلم	''البيت اليهودي''	2	9	
11	دافيد بيطان	''الليكود''	2	6	
12	يانون ميغال	''البيت اليهودي''	2	3	استقال
13	شارون غال	''يسرائيل بيتينو''	2	2	استقال
14	نوريت كورين	''الليكود''	1	8	
15	صوفا لاندفر	''يسرائيل بيتينو''	1	8	
16	أورن حزان	''الليكود''	1	7	
17	دافيد امسالم	''الليكود''	1	5	
18	آفي ديختر	''الليكود''	1	4	
19	اليعيزر شطيرن	''يوجد مستقبل''	1	3	
20	يوئيل رزفوروف	''يوجد مستقبل''	1	1	
21	بنيامين بيغين	''الليكود''	1		
22	يسرائيل ايخلير	''ابهدوت هتوراة''	1		
23	لجنة القانون والدستور		1		
24	لجنة السلوكيات		1		
25	حمد عمار	''يسرائيل بيتينو''		10	
26	ابراهام نغوسا	''الليكود''		9	
27	عوديد فوريير	''يسرائيل بيتينو''		9	انضم 9/2015
28	نافا بوكر	''الليكود''		8	
29	أورلي ليفي	''يسرائيل بيتينو''		6	
30	شير ان هشكال	''الليكود''		5	
31	طالي فلوسكوف	''كولانو''		5	
32	أوري ماكليف	''يهدوت هتوراة''		4	
33	يعقوب مارغي	''شاس''		4	انضمت 10/2015
34	روعي فولكمان	''كولانو''		4	
35	يتسحاق فاكنين	''شاس''		4	
36	يوآف بن تسور	''شاس''		4	
37	ميراف بن آري	''كولانو''		4	
38	يفعات ساسا بيطون	''كولانو''		4	
39	مناحيم موزس	''يهدوت هتوراة''		3	
40	يعقوب بيري	''يوجد مستقبل''		3	
41	مئير كوهين	''يوجد مستقبل''		3	
42	نيسان سلوميانسكي	''البيت اليهودي''		3	
43	يائير لبيد	''يوجد مستقبل''		2	
44	ميكي ليفي	''يوجد مستقبل''		2	
45	عليزا لافي	''يوجد مستقبل''		2	
46	دانييل عطار	''المعسكر الصهيوني''		2	استقال

47	إيتان بروشي	"المعسكر الصهيوني"		2	
48	مايكل أورن	"كولانو"		2	
49	يحئيل حيليك بار	"المعسكر الصهيوني"		1	
50	حاييم يلين	"الليكود"		1	
51	أييليت نحمياس فاربين	"المعسكر الصهيوني"		1	
52	شاي بيرون	"يوجد مستقبل"		1	استقال
53	أمير أوحانا	"الليكود"		1	

نسبة مشاركة المعارضة في المبادرة والمشاركة في تقديم هذه القوانين 28%

"يسرائيل بيتينو" 20,3%
"يوجد مستقبل" 5,7%
"المعسكر الصهيوني 2%

مشاركة كتل الائتلاف في المبادرة والمشاركة في تقديم هذه القوانين

"الليكود" 32%
"البيت اليهودي 20,6%
"كولانو" 9,8%
"شاس" 4%
"يهدوت هتوراة" 1,7%

الحكومة والكنيست 3,9%

قائمة القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع

حكومية وخاصة

٢٠١٥/٥ وحتى نهاية 2016/٣

	اسم القانون	التاريخ	الحكومة	وضعية القانون
	قوانين أقرت بالقراءة النهائية			
1	قانون الإطعام القسري	٢٠١٥/٦/١٥	الحكومة	**أقر بالقراءة النهائية مع انتهاء الدورة الصيفية 7/2015**
2	قانون رفع العقوبات على ملقي الحجارة عقوبة حد أقصى تتراوح ما بين 5 سنوات إلى 20 عاما	24/6/2015	الحكومة	**أقر بالقراءة النهائية مع انتهاء الدورة الصيفية 7/2015**
3	قانون التفتيش الجسدي يجيز لكل شرطي أو جندي، في منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش اي شخص جسديا في الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوها. والنص النهائي للقانون، جعل هذه الأنظمة مخففة في المناطق ذات الاحتمال لوقوع عنف مجتمعي، وجرى تشديدها حيث ما يسمى "أخطار أمنية"، وهذا البند الأخير فاعل لعامين كأمر مؤقت قابل للتمديد	19/10/2015	الحكومة	أقر بالقراءة النهائية يوم 1/2/2016 بأغلبية 39 نائبا مقابل 31 نائبا.
4	قانون الحد الأدنى لعقوبة القاء الحجارة إذ يفرض حد أدنى من ثلاث سنوات في السجن، وأي حكم أقل من هذا يجب ان تقدم له هيئة القضاة تبريرات مقنعة	13/10/2015	الحكومة	أقر بالقراءة النهائية يوم 3/11/2015

5	تمديد قانون مؤقت لعامين اضافيين يزيد العقوبات على من يُشغل أو يُبيّت فلسطينيا من الضفة والقطاع دون تصريح	22/2/2016	حكومي	بالقراءة النهائية يوم 14/ 3/ 2016
6	قرار الكنيست بتذنيب أعضاء كنيست وفرض عقوبات عليهم، في حال دخلوا إلى المسجد الاقصى المبارك، في فترات توتر أمني، وصدور قرار بمنعهم من الدخول، والمستهدف من القرار الذي اتخذته لجنة "سلوكيات المهنة البرلمانية" بالأغلبية، وأقرته الهيئة العامة بالأغلبية، هم النواب العرب.	3/11/2015	لجنة سلوكيات المهنة البرلمانية	**أقر نهائيا يوم 3/11/2015**
	بالقراءة الأولى			
7	قانون إعفاء توثيق التحقيقات مع الأسرى	24/6/2015	الحكومة	أقر **بالقراءة الأولى** في شهر 7/2015 وهو في مرحلة اعداد للقراءتين الثانية والثالثة النهائيتين
8	قانون يفصل بين التحريض على الإرهاب وبين على العنف قراءة أولى، ويهدف إلى الفصل بين نشاط المقاومة الشعبية الفلسطينية، وبين النشاط الإرهابي لعصابات المستوطنين، التي غالبا مع تعرّف بـ "التحريض على الكراهية" لتخفيف وطأة الجرائم، وبالتالي الملاحقات والأحكام	٢٠١٥/١١/٣	الحكومة	أقر بالقراءة الأولى وهو في مراحل التشريع.

9	قانون حكومي يستهدف الجمعيات والمراكز الحقوقية. ويلزم المراكز بالاشارة إلى من يمولها في كافة مطبوعاتها وتقاريرها، والحملات الإعلانية، وأن يصرح كل من يتحدث باسم المراكز في ندوات بحضور ممثلي مؤسسات رسمية. وقد تخفيف حدة القانون لدى التصويت عليه بالقراءة الأولى، إذ تم شطب الزام كل موظف في المراكز بأن يبرز بطاقة على صدره تحمل اسمه والجهات التمويلية. وجرى التخفيف في أعقاب اعتراضات دولية منها واشنطن	10/11/2015	الحكومة ووزارة العدل	أقر بالقراءة الأولى يوم 8/2/2016
10	إقرار بالقراءة الأولى لتعديلين (قانونين) لقانون أساس الكنيست (قانون اقصاء النواب)	28/3/2016	لجنة القانون والدستور	التعديل الاساس يقضي باتاحة المجال أمام أغلبية 90 نائبا ابعاد عضو كنيست عن الولاية البرلمانية كليا، وبقاء المجال أمامه للاستئناف إلى المحكمة العليا.
11	إقرار بالقراءة الأولى قانون القاصرين- محاكمة وعقاب وطرق عمل	٢٠١٦/٣/٨٢	الحكومة	القانون يجيز فرض احكام بالسجن على من أدينوا بعمليات قتل وهو دون سن 14 عاما، والقانون مؤقت لمدة ثلاث سنوات لغرض الفحص
12	**اسقاط** قانون بالقراءة الأولى بتعادل الأصوات مشروع قانون يرفع مكانة المحاكم العسكرية	٢٠١٦/٢/٢٢	عنات باركو بدعم الحكومة	**رغم اسقاطه** إلا أنه ما زال مدرجا للتصويت عليه مجددا كونه يحظى بدعم الحكومة
	بالقراءة التمهيدية			
13	قانون يمنح صلاحيات أوسع لشعبة الاستيطان، يعفيها من المشاركة في عطاءات، ويمنحها ميزانيات أكبر	23/7/2015	النائب بتسلئيل سموتريتش من كتلة "البيت اليهودي" وبدعم الحكومة	أقر بالقراءة التمهيدية وهو في مراحل التشريع، وحسب ما ورد في الصحافة، فإن مراقب الدولة العام يعترض على بعض بنوده

14	قانون يمنع منح تأشيرة لشخص أو جهة تدعو لمقاطعة إسرائيل. حتى الآن كان هذا قرار من وزير الداخلية، بناء على تقديرات لا يتم البوح بها، وتدعى أمنية، وهذا القانون بات يساعد الوزير على اصدار قرارات سريعة بهذا الشأن	12/11/2015	النائب يانون ميغال من ''البيت اليهودي'' بدعم الحكومة	أقر بالقراءة التمهيدية هذا القانون تبنته الحكومة في منتصف 10/2015 إلا أن التصويت عليه بالقراءة التمهيدية كان بالتزامن مع اجتماع مفوضية الاتحاد الاوروبي ما يوحي بقصد مبيّت
15	قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاما وفرض أحكام بالسجن عليهم. وينص القانون على أن من تفرض عليه المحكمة حكما بالسجن، يبقى في مؤسسة مغلقة إلى أن يتم عامه الـ 14 وينقل بعده إلى السجن.	26/11/2015	عنات باركو من حزب ''الليكود'' وبدعم الحكومة	أقر بالقراءة التمهيدية هذا القانون طّرح على وجه السرعة، وصادقت اللجنة الإدارية للكنيست بادراجه للتصويت مع تجاوز الفترة القانونية 45 يوما من يوم طرحه على سكرتارية الكنيست، وحصل القانون على دعم فوري من الحكومة. إلا أن الحكومة من خلال وزارة العدل، أعدت مسودة قانون تفصيلي في هذا المحال، ونشرته على موقع الوزارة في الانترنت، لسماع رأي الجمهور والمختصين. تفاصيل القانون المقترح جرى تفصيله بالأساس ليقتصر على المقاومة الفلسطينية.
16	مشروع قانون يهدف لدفع تعويضات ''لمالكي'' أراض باتت تحت سلطة خارجية، بقصد السلطة الفلسطينية	20/7/2015	النائب بتسلئيل سموتريتش من ''البيت اليهودي'' ومعه النائب دافيد امسالم ومن ''الليكود''	أقر بالقراءة التمهيدية يوم 30/12/2015 وأيد القانون 44 نائبا من الائتلاف وأحدهم من ''يسرائيل بيتينو'' وعارضه 40 نائبا.
17	مشروع قانون يجعل العاملين في الجمعيات الحقوقية عملاء أجانب	30/11/2015	روبرت إيلاطوف '' يسرائيل بيتينو ''	اقر بالقراءة التمهيدية يوم 17 شباط/ فبراير 2016، على أن يتم دمجه في قانون الجمعيات، المقرر بالقراءة الاولى يوم 8 شباط/ فبرير 2016

18	مشروع قانون يلزم كل فلسطيني مشتك من الضفة والقطاع أمام محاكم الاحتلال، أن يدفع كفالة مالية باهظة في المحاكم، بنسبة من التعويضات التي يطالب بها	30/11/2015	شولي معلم من كتلة "البيت ا ليهو د ي " ومجموعة نواب	أقر بالقراءة التمهيدية يوم 17 شباط/ فبراير 2016، على أن لا يتم الاستمرار في إقرار، ومنح وزارة العدل أن تجعل بنوده الأساسية أنظمة ادارية، دون الحاجة لسن قانون.
19	تعديل قانون يفرض 5 سنوات سجنا لمن يحرّض ضد متطوع في الجيش	7/2015	يوآف كيش (الليكود) وسبعة نواب آخرين	إقرار بالقراءة التمهيدية يوم 9/3/2016
20	إقرار بالقراءة التمهيدية إبراز الإدانة بالإرهاب في السجل الجنائي	2016/16/3	عنات باركو	بالقراءة التمهيدية
	قوانين مطروحة لم يصوت عليها			
21	**10** مشاريع قوانين في ورقة واحدة، لضم الضفة الغربية المحتلة لما يسمى "السيادة الإسرائيلية"، وكل قانون يتخصص بمنطقة في الضفة.	7/5/2015	مردخاي يوغيف من كتلة "البيت اليهودي"	لم تطرح القوانين للتصويت، ومن المستبعد جدا حصولها على دعم الحكومة في هذه المرحلة.
22	قانون زيادة عقوبة من يساعد على دخول فلسطينيين إلى مناطق 1948	12/5/2015	مردخاي يوغيف من كتلة "البيت اليهودي"	لم يُطرح القانون للتصويت في الهيئة العامة للكنيست
23	قانون تعويضات لأصحاب المصالح المتضررة من المقاطعة	1/6/2015	يسرائيل آيخلير من كتلة "يهدوت هتوراة"	لم يُطرح القانون للتصويت في الهيئة العامة للكنيست

24	قانون الاعدام على منفذي العمليات الفلسطينية	1/6/2015	أ فيغد و ر ليبرمان، وكتلته " يسر ا ئيل بيتينو"	هذا القانون عُرض للتصويت، ورفضته الحكومة، وأدرجه المبادر مرّة أخرى. يوم التصويت عليه، أعربت وزيرة العدل أييليت شكيد، عن موافقتها المبدئية على الفكرة. حسب تقدير موقف لدائرة المفاوضات، حول موقف الكتل، فإن صيغة القانون جرى تفصيلها لتقتصر على الفلسطينيين وحدهم، ولن يشمل مستوطنين يقتلون فلسطينيين. يذكر ان حكم الاعدام قائم في إسرائيل، ويقتصر على من يخون خلال الحرب، أو ينفذ عمليات ضخمة في فترة توتر أمني، ولكن غير معمول به.
25	**3** مشاريع لقانون "إسرائيل دولة الشعب اليهودي" (قانون القومية) مشروعا القانونين لليبرمان وديختر مشروعان كاملان من حيث النص مشروع بيغين، يقتصر على تعريف إسرائيل دولة الشعب اليهودي	8/6/2015 30/6/2015 29/7/2015	افيغدور ليبرمان بنيامين بيغن آفي ديختر	بسبب خلافات بين مركّبات الائتلاف الحكومي حول بنود تتعلق بقضايا داخلية مثل علاقة الدين بالدولة وتعريف من يهو يهودي، وموقف يهود العالم من القانون كقانون "زائد لا حاجة له". فقد اتفق على تشكيل لجنة حكومية، تبحث عن صيغة متفق عليه، وأعلن عن تشكيل اللجنة يوم 30/11/2015، وحسب التقديرات فهناك صعوبة لإقرار القانون في الدورة الـ 20 للكنيست.
26	قانون منع جمعيات ونوادي تتلقى تبرعات من جهات داعمة للإرهاب	12/7/2015	نواب من كتلة "يوجد مستقبل" و " شا س " و " ا لبيت اليهودي"	لم يُطرح القانون للتصويت

27	مشروع قانون يقضي بوضع علامة على منتوجات كل دولة تضع علامة على منتوجات المستوطنات	30/11/2015	يانون ميغال وشولي معلم من كتلة ''البيت اليهودي''	لم يطرح للتصويت بعد
28	مشروع قانون منح اقامة مؤقتة لخمسة سنوات قابلة للتجديد، لمن تقر المحكمة بنزاع مواطنته، وليس لديه جنسية أخرى، والهدف من هذا حرمانه من الضمانات الاجتماعية، حتى بعد نزاع مواطنته، إذ أن القانون القائم يجيز منحه مكانة مقيم دائم، طالما ليس لديه جنسية أخرى.	30/11/2015	عنات بركو من حزب ''الليكود'' ومجموع نواب آخرين	لم يطرح للتصويت بعد
29	مشروع لحظر آذان المساجد	8/12/2015	ر و بر ت ا يلا طو ف وثلاثة نواب من ''يسرائيل بيتينو'' بينهم افيغدور ليبرمان	لم يطرح للتصويت
30	مشروع لحظر آذان المساجد	15/12/2015	مردخاي يوغيف (البيت اليهودي) و6 نواب من كتل ''البيت اليهودي'' و '' ا لليكو د '' و''كولانو''	لم يطرح للتصويت
31	مشروع قانون يهدف لمنح اليهود الصلاة في الحرم القدسي الشريف	22/12/2015	النائب بتسلئيل سموتريتش من ''البيت اليهودي'' ومعه نواب من كتلته ومن ''الليكود''	لم يطرح للتصويت
32	مشروع قانون يجيز اغلاق مساجد إذا وجهت تهمة لخطيب بالتحريض على ''الإرهاب''	28/12/2015	النائب بتسلئيل سموتريتش من ''البيت اليهودي'' ومعه نواب من كتلت الائتلاف	لم يطرح للتصويت
33	مشروع قانون يجيز الغاء اقامة عائلة من يقرر وزير الداخلية الغاء اقامته	5/1/2016	النائب أورن حزان	لم يطرح للتصويت

34	مشروع قانون لفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على مستوطنات الضفة الغربية المحتلة	2/2/2016	دافيد امسالم الليكود	لم يطرح للتصويت
35	مشروع قانون: عميل أجنبي (جمعيات)	25/2/2016	يوآف كيش "الليكود"	لم يطرح للتصويت
36	مشروع قانون: وضع علامة على منتوجات الدول التي تضع علامة على منتوجات "يهودا والسامرة"	25/2/2016	مخلوف زوهر "الليكود"	لم يطرح للتصويت
37	مشروع قانون: قانون أساس الكنيست (تعديل- اقصاء عضو كنيست)	25/2/2016	إيلي كوهين "الليكود"	لم يطرح للتصويت
38	مشروع قانون: منع تلقي تبرعات من دول لا تقيم مع إسرائيل علاقات دبلوماسية	2/3/2016	إيلي كوهين "كولانو"	لم يطرح للتصويت
39	مشروع قانون شطب ترشيح للكنيست لمن يتماثل مع الإرهاب	15/3/2016	اليعيزر شطيرن "يوجد مستقبل"	لم يطرح للتصويت
40	مشروع قانون لمنع تحرير أسرى قبل انهاء أحكامهم ولجعل المؤبد مدى الحياة	21/3/2016	أفيغدور ليبرمان ونواب كتلته "يسرائيل بيتينو"	لم يطرح للتصويت
41	مشروع قانون لسحب الاقامة الدائمة من "مخربين وعائلاتهم في أعقاب مشاركتهم في عمليات إرهاب"	21/3/2016	دافيد بيطان و18 نائبا من الائتلاف والمعارضة	لم يطرح للتصويت
42	مشروع قانون لتقييد منطقة سكن "مخربين وعائلاتهم في أعقاب مشاركتهم في عمليات إرهاب"	21/3/2016	دافيد بيطان و16 نائبا من الائتلاف والمعارضة	لم يطرح للتصويت
43	مشروع قانون لإغلاق جمعيات تلاحق جنود الجيش الإسرائيلي بهدف محاكمتهم	21/3/2016	شولي معلم من "البيت اليهودي وآخران	لم يطرح للتصويت
44	اقتراح قانون يلغي صلاحية المحكمة العليا في الغاء قرارات لجنة الانتخابات المركزية في حال رفض ترشيح قائمة أو شخص	2/11/2015	أفيغدور ليبرمان وآخرون من كتلته	لم يطرح للتصويت
45	مشروع قانون يفرض السجن 30 عاما لمن يدان بالتحريض على الإرهاب	23/11/2015	عنات باركو	لم يطرح للتصويت

46	مشروع قانون مضاعفة الحكم على من يكرر مخالفته	23/11/2015	عنات باركو	لم يطرح للتصويت
47	اقتراح قانون لفرض قوانين التنظيم والبناء الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة	23/11/2015	يوآف كيش	لم يطرح للتصويت
48	اقتراح قانون يسحب مخصصات الأولاد واجتماعية أخرى من قاصرين أدينوا "بتهم أمنية"	2/11/2015	مخلوف زوهر	لم يطرح للتصويت
49	اقتراح قانون توجيه تهمة القتل عن عمد لمن يلقي حجرا عن بعد ويصيب شخصا ويُقتل	2/11/2015	نوريت كورين	لم يطرح للتصويت
50	مشروع قانون اقتراح قانون لمنع تمويل حزب يدعو لمقاطعة إسرائيل	٢٠١٥/٧/٢٧	أفيغدور ليبرمان	لم يطرح للتصويت
51	مشروع قانون واجب المرشح للكنيست اثبات عدم دعمه للكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل	٢٠١٥/٧/١٢	شارون غال	لم يطرح للتصويت
52	مشروع قانون اقصاء نواب عن كامل الولاية البرلمانية	2016/3/30	إيلي كوهين	لم يطرح للتصويت
53	مشروع قانون لسريان أنظمة التنظيم والبناء الإسرائيلية على مستوطنة معاليه أدوميم	30/3/2016	صوفا لاندفر وآخرون	لم يطرح للتصويت
54	مشروع قانون تفضيل من خدم في الجيش في القبول للعمل في سلك خدمات الدولة	30/3/2016	مردخاي يوغيف وآخرون	لم يطرح للتصويت
55	مشروع قانون يمنح أولوية للجنود المسرحين في المؤسسات الحكومية والرسمية وشبه الرسمية	30/3/2016	عنات باركو	لم يطرح للتصويت